# عقيدة أهل السُّنة والجَمَاعة

أصولها - مصادرها

الشيخ د. محمد محمدي النورستاني

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغُفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه، وَأَشْهَدُ أَنَّ نَبِيَّنَا محمدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

### أما بعد:

فإنَّ خير الحَدِيْث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمدٍ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثةٍ بدعة، وكل بدعةٍ ضلالة، وكل ضلالةٍ في النَّار.

ثم أما بعد:

فالموضوع الذي الذي سأتحدث حوله يتعلق بأصول عقيدة أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة ومصادر عقيدة أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة وخصائص عقيدة أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة.

وعقيدة أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة ليست مختصةً بفئةٍ دون فئة، وهي العقيدة التي جاء بها النبي صَلَّالُلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهذه هي العقيدة الوحيدة التي لا تُنسب إلا إلى الكتاب والسنة، فليس في خصائصها ومصادرها وأصولها شيءٌ يُخالف الكتاب والسنة.

وهذه الدعوة لا يمكن لأحدٍ من الفرق أن يدعوها بهذا الإطلاق، فهذه العقيدة هي التي جاء بها النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهي التي كُلف بها المسلمون، وهي التي كان عليها أصحاب النبي محمدٍ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهذه العقيدة هي أصل دين الإسلام، وهي أساس هذه الملة الحنيفية.

وأصول العقيدة يُقصد بها أمران:

الأمر الأول: أركان هذه العقيدة أصولها، وهذه الأصول هي أركان الإيمان الستة،

فأنت إذا سألت أحدًا ممن ينتسب إلى فرقة، وقلت له: ما هي أصول عقيدتك، وما هي أصول عقيدتك؟

فسيذكرها لك إن كان يعتز بها، فكل فرقة لها أصول يعتمدون هذه الأصول، وعليها بنوا عقيدتهم.

وكما قلت: عقيدة أهْل السُّنَةِ وَالْجَمَاعَة هي العقيدة التي أصولها ومصادرها وخصائصها لا تخرج عن الوحي، كلما يذكرونه، فهو مأخوذٌ من الكتاب والسنة، وكلما ليس عليه دليل من الكتاب والسنة فهذا لا يُعتبرُ من عقيدة أهْل السُّنَةِ وَالْجَمَاعَة، فقد يكون هناك خطأ ممن ينتسب إلى أهْل السُّنَةِ وَالْجَمَاعَة، ويظن أن شيئًا من هذه الموضوعات عقيدة، ويظن أنه له عليه دليل، ولا يكون كذلك، فيُنبه، فجميع ما يذكره في العقيدة عليها أدلة قاطعة صحيحة صريحة من الكتاب والسنة. وهذا هو الذي يُميز هذه العقيدة.

وبالتالي هذه العقيدة -كما قُلْنَا- هي عقيدة أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة لا تنتسب إلى فِرقة معينة، لا تنتسب إلى شخصٍ معين غير النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، لا تنتسب إلى بيئةٍ مُعينة، أو زمن مُعين، إنما تُنسب إلى الكتاب والسنة.

عقيدة أهل السنة والجماعة بهذا المعنى: هي أركان الإيمان الستة، وهي التي وردت في حديث جبريل عليه السلام، وقد سأل النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الإيمان، قال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره»، هذه هي أصول عقيدة أهْل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة.

وجميع المسائل التي تكون مسائل غيبية، وعليها أدلة من الكتاب والسنة يذكرها أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة مع هذه الأصول كتتمة، وكمسائل غيبية أُدرجت في مسائل

العقيدة، ولكن أصولها هي هذه الأصول الستَّة، والأدلَّة على هذه الأصول: كثيرة جدًا قبل أن أذكر ها أذكر أيضًا معنى آخر لأصول عقيدة أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة.

الأمر الثاني الأصول والضواط التي تميز عقيدة أهل السنة والجماعة:

فالذين يكتبون في هذا الموضوع قد يعنون أيضًا بأصول عقيدة أهل السُّنَة وَالْجَمَاعَة قد يعنون بهذا الموضوع الموضوعات، والأصول التي ذكرها وأصلها أئمة أهل السُّنَة وَالْجَمَاعَة للرد على بعض الفرق في بعض الأصول مثلًا: لتمييز العقيدة الصحيحة، مثلًا أصولهم في الإيمان، ما هو الإيمان؟ وما هو تعريفه، وما هي الفرق التي خالفت أهل السُّنَة وَالْجَمَاعَة في هذا الموضوع، وكذلك ما هو التوحيد، ما هو تعريفه؟ وما هي أقسامه، ومن الذين يخالفون أهل السُّنَة وَالْجَمَاعَة في كل قسمٍ من أقسام التوحيد، وكذلك الحديث عن النبوات، وأصولها، وكذلك الحديث عن رؤية رب العالمين يوم القيامة، وأيضًا موضوع الوعد والوعيد، واليوم الآخر، والقدر، وكذلك الموضوعات التي تتعلق بالمعجزات والأولياء والكرامات، وكذلك الموضوع الذي يتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأيضًا ما يتعلق بلزوم الجماعة، وما يتعلق بطاعة ولاة الأمور، وما يتعلق بضوابط التكفير، وما يتعلق الموضوع الصحابة وَحَالَشَعَنَشُ، وموضوع آل البيت وَحَالَشَعَتُمُ.

قد يقصد بعضُ العلماء بأصول عقيدة أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة قد يقصد بها هذه الضوابط التي وضعها علماء أهل السنة في بعض مسائل العقيدة التي ذكرت بعضها التي خالف فيها بعض أهل البدع، وذلك لتمييز المعتقد الصحيح من غيرو،

ولكن حديثي هنا بالمعنى الأول: أصول عقيدة أهل السنة بمعنى أركان عقيدة أهل السنة وهي أركان الإيمان، ليست لهم أصول غير هذه الأركان، وهذه الأركان وهذه الأركان يتفرع عن هذا أيضًا كل ما يجب الإيمان به من أمور الغيب، وجميع ما أخبر الله عَيْكُ به، أو أخبر به رسوله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما يجب اعتقاده في حق الله سبحانه في أمر

المعاد وغير ذلك من المغيبات، كالتصديق بخبر أصحاب الكهف، وخروج الدجال، وخروج يأجوج ومأجوج، ونحو ذلك هذه كلها متفرعة عن هذه الأصول.

وهذه الأصول التي ذكرتُها، الأدلة عليها في الكتاب والسنة كثيرة جدًا:

منها قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ﴾ (١) الكتاب: وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلابِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ﴾ (١) الكتاب: المراد به جنس الكتب التي أُنزلت على الأنبياء والرسل.

وأيضًا قوله سبحانه: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمُلايِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ (٢).

وكذلك قوله سبحانه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي اَلَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكُفُرْ بِاللَّهِ وَمَلابِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكُفُرْ بِاللَّهِ وَمَلابِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِر وَالْيَوْمِ الآخِر فَقَدْ ضَلَّ ضَلالًا بَعِيدًا ﴾ (٣).

وقوله سبحانه الذي يتعلق بالقدر: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ (١).

وكما ذكرت من الأحاديث التي تجمع هذه الأركان كلها حديث جبريل: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره».

ومن يؤلف في هذ العقيدة يذكر هذه الأصول بهذا الترتيب الذي ذُكرت في حديث جبريل.

<sup>(</sup>۱<mark>)</mark> البقرة (۱۷۷).

<sup>(</sup>٢) البقرة (٢٨٥).

<sup>(</sup>۳) النساء (۱۳۲).

<sup>(</sup>٤) الحج (٧٠).

الرُّكن الأول من هذه الأركان: هو الإيمان بالله عَلَيْ، والإيمان بالله عَلَيْ لا يتحقق إلا بتحقيق التوحيد، والتوحيد هو الذي يُفهم من كلمة الشهادة لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله، فما هو التوحيد الذي لا يتحقق الإيمان إلا به؟ كما تعرفون التوحيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- توحيد الربوبية.
- وتوحيد الألوهية.
- وتوحيد الأسماء والصفات.

توجيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات: هذان النوعان يسميهما العلماء التوحيد العلمي الخبري؛ لأنهما يتعلقان بمعرفة الله على معرفته بأسمائه وصفاته وأفعاله.

أما توحيد الألوهية: فهو الذي يُسميه العلماء التوحيد العملي، لأنه يتعلق بعمل العبد.

توحيد الربوبية يدخل فيه إثبات وجود الله عَيْكَ، وإثبات كلما يتعلق بالأمر والتدبير والملك، ويُلخصه العلماء يقولون: إفراد الله عَيْكَ بجميع أفعاله.

أما توحيد الألوهية: فهو إفراد الله عَلَي بأفعال العبد، هذا توحيد الألوهية.

أما توحيد الأسماء والصفات: فهو إثبات كلما أثبته الله على لنفسه في كتابه، أو ما أثبته له رسوله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سنته الصحيحة، ونفي المعايب التي نفاها الله على عن نفسه، أو نفاها عنه رسوله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو ما يناقض كل ما أثبته الله على من أسمائه وصفاته الأسماء والصفات التي أثبتها الله على لنفسه أو أثبتها له وكلما أثبته الله على لنفسه أو صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهذه كما لات يستحقها الله على فيجب إثباتها.

هذه خلاصة تتعلق بالتوحيد، وهو الذي به يتحقق الركن الأول، وهو الإيمان مالله على الله على الله المالية المالية

وليس القصد هنا الحَدِيْث عن أركان الإيمان، وإنما القصد هنا الإشارة إلى أصول عقيدة أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة، وهي كما ذكرت هذه الأركان الستة، ومعها أيضًا كل مسائل الغيبيات التي عليها أدلة صحيحة صريحة من الكتاب والسنة.

## ننتقل إلى موضوع آخر وهو مصادر عقيدة أهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة:

عقيدة أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة لا تؤخذ إلا من الوحي، وهي عقيدة توقيفية تقوم على التسليم الكامل بما جاء عن الله عَيْك، وعن رسوله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دون تحريفٍ، أو تأويل أو تعطيل أو تمثيل.

وبالتالي فلها مصدران أساسيان، وعليهما ينبني المصدر الثالث وهو: الإجماع. وهذان المصدران: هما القرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة، فجميع مسائل العقيدة كما ذكرت لا تؤخذ إلا من الكتاب والسنة.

قد يكون هناك إجماع لأهل السنة والجماعة على بعض المسائل، والإجماع لا يكون إلا على دليل، قد يخفى هذا الدليل على بعض الناس، ولكن لا يكون الإجماع صحيح إلا على دليل، وبالتالي تنحصر هذه المصادر في مصدرين لا ثالث لهما، وهما: الكتاب والسنة.

وكل مسألةٍ تُعزى إلى العقيدة، ويُدعى فيها أنها من العقيدة، ويُقال: أنها من العقيدة ويُقال: أنها من العقيدة فلابد من دليل صحيحٍ صريح يُثبت أن هذا من العقيدة، ولذلك كلما يُتقرب به إلى الله عَلَى فلابد له من دليل.

وإذا فهمنا هذا الأصل، وأن مسائل العقيدة لا تؤخذ إلا من الكتاب والسنة تنحل كثير من القضايا التي حولها خلافٌ طويلٌ عريض بين كثير من الفرق، ولذلك تجد أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة لم يختلفوا في جميع الأعصار، وفي جميع الأماكن، بما أن مصادرهم هي الكتاب والسنة، لم يختلفوا على مسائل العقيدة.

قد يكون هناك اختلاف بينهم لقصور فهم من بعضهم في بعض الأدلة، إلا أن الراسخين من الأئمة منهم لم يختلفوا في مسائل العقيدة، وهذا تستطيع أن تقوله وتدَّعيه في أئمة أهل السنة قديمًا وحديثًا، إلا ما نجده عنده البعض منه من تأثر ببعض الفرق في بعض الأزمنة، فهذا ليس من العقيدة، وهذا قد يحصل عند بعض المنتسبين إلى السنة، وعند بعض من هو في الأصل من أهل السُّنَة وَالْجَمَاعَة قد ينحرف في بعض المسائل لقصور فهمِه أو لقصور تتبعه واستقرائه في بعض المسائل، إلا أن ما استقر عليه واتفقوا عليه من حيث التأصيل أن المسائل لا تُعد مسائل عقدية إلا إذا كان عليها أدلة من الكتاب والسنة.

إذًا ليس لهم دليلٌ آخر يستقون منه مسائل العقيدة، وهذا سنفصل فيه في المحور الثالث الذي هو: خصائص عقيدة أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة، إذا سُئلت عن مصادر عقيدة أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة والنالي لك الحق أن أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة فقل بكل ثقة: مصادرها الكتاب والسنة، وبالتالي لك الحق أن تسأل أي واحد يدَّعي أن هذه المسألة عقدية أو تلك عقدية لك الحق أن تسأله عن الدليل، ما هو الدليل الذي لأجله تعُد هذه المسألة، وتلك المسألة من المسائل العقدية.

خصائص عقيدة أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة كثيرة جدًا، أغلبها تتمحور حولَ التزامهم بهذا الأصل ذكرته، وهو أن مصادر عقيدة أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة مصدران لا ثالث لهما.

أيضًا هناك من الخصائص التي تتعلق بطريقةِ فهم، وبطريقة التعامل مع هذه المصادر، أو مع هذين المصدرين، وهما: الكتاب والسنة.

من خصائصهم: أن جميع قواعدهم، وجميع أصولهم، وجميع ضوابطهم على الإطلاق تصب في تعظيم شأن الكتاب والسنة، وكذلك تعظيم الجماعة الذي يلتزمون بها ويتشرفون بالانتساب إليها أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة.

مِن خصائصهم: أنه ليس عندهم أصلٌ واحد لرد شيءٍ من الكتاب والسنة، وهذه الخصيصة لن تجدها في غير أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة، ستجد الفرق الذين خالفوا أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة في الأصول أو في بعض المسائل ستجد أنهم خالفوا بعض النصوص، ولذلك خرجوا عن طريقة ومنهج أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة، فالقدر الذي خالفوا فيه أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة سيكونون قد خالفوا فيها نصوص، وهم يحتاجون إلى أصول تُبرر خلافهم للنصوص في هذا القدر الذي خالفوا فيه أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة، فلذلك جميع الفرق بدون استثناء الذين خالفوا أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة جميع الفرق تجد عندهم أصولًا وضوابط لرد مدلولات بعض النصوص قلَّت أو كثُرت، فبعضهم أصول مصادرهم الذوق والكشف، فالنصوص التي تُخالف هذا يحتاجون إلى أصول تُبرر خلافهم، وبعضهم يعتمدون على العقل في أصول الإلهيات، في أصول العقيدة، فيحتاجون إلى أصول تُبرر خلافهم للنصوص في هذ الباب، وغيرهم كثير، فكل من خرج عن خط أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة في شيءٍ من المسائل والأصول يخالفون بعض النصوص، وبالتالي يحتاجون إلى بعض الأصول تُبرر خروجهم عن النصوص، أو خلافهم للكتاب والسنة في هذه المسألة.

أما أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة فلن تجد عندهم أي أصلٍ في هذا الباب؛ لأنه يُخالف مبدأهم، لأن أصلًا عقيدتهم هي مبنية على الكتاب والسنة، هب أن أحدًا من المنتسبين إلى عقيدة أهل السنة أصَّل أصلًا ليس عليه دليلٌ من الكتاب والسنة.

إذا نُبه أن هذا يُخالف سيرجع، لأنه ما دام أنه مُلتزم بأصول عقيدة أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة فليس له أن يؤصل أو أن يرى شيئًا أنه من العقيدة وليس عليه دليل،

وبالتالي لا يحتاجون إلى أصلٍ يُبرر خلافهم لأي حديثٍ أو لأي آيةٍ من الكتاب العزيز، وهذه الميزة أيها الإخوة لو أردنا أن نُفصل فيها بذكر الأمثلة من المخالفين قد نجلس ساعات ولا ننتهي منها، لأن المخالفين بعض المسائل لا تتضح إلا بذكر الأمثلة من المخالفين.

ولكن خُذ هذه القاعدة: أن من خصائص عقيدة أَهْل السُّنَةِ وَالْجَمَاعَة أن جميع أصولهم وضوابطهم وقواعدهم تصب في تعظيم شأن الكتاب والسنة، قطعية الكتاب والسنة ثبوتًا ودلالةً، وأن اليقين لا يكون إلا في الوحي المتمثل في الكتاب والسنة، وكذلك تعظيم الجماعة، الجماعة الذين يمثلهم أول ما يمثلهم الصحابة رَضَيَّلِكُعَنْهُمْ، ثم التابعون والأئمة الذين هم اتبعوهم بإحسان من بعدهم.

إذًا ليس عندهم أصلٌ لرد شيءٍ من الكتاب والسُّنة، وأيضًا ليس عندهم أصلٌ يُبرر خلافهم لشيءٍ من القواعد والأصول التي اتفق عليها الصَّحابة رَضَيَّالِلَّهُ عَنْهُمُ لن تجد هذا.

أما غيرهم، فعندهم أصول كثيرة لرد شيءٍ من الكتاب والسنة، وهذه الأصول تكثُر وتقل حسب بعدهم وقُربهم من الكتاب والسنة، فإذا أخذنا بعض الفرق التي هي تدعي أنها هي أهل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة تجد عندهم أصول كثيرة بها يردون كثيرًا من النصوص من الكتاب والسنة:

منها: التأويل.

ومنها: المجاز.

ومنها: تقديم العقل على النقل.

ومنها: ظنية أخبار الآحاد.

ومنها: ظنية الأدلة اللفظية.

ومنها: الدور.

والأصول كثيرة عندهم، لماذا هذه الأصول؟ لماذا احتاجوا إلى التأويل والمجاز والتخييل وتقديم العقل على النقل وغير هذه، لماذا احتاجوا إلى ذلك، هَلْ نحن نحتاج إليها؟ ما نحتاج إليها، لماذا؟ لأن خلاف شيءٍ من الكتاب والسنة عندنا هذا يُخرجنا من منهج أهل السُّنَةِ وَالْجَمَاعَة، أما هم يحتاجونه، وبالتالي موقفهم من السنة وموقفهم من السنة السُنتَةِ وَالْجَمَاعَة، أما هم يحتاجونه، وبالتالي موقفهم من السنة وموقفهم من الكتاب ليس مبنيًا على الأصل الذي انبنى عليه أصل أهل السُّنةِ وَالْجَمَاعَة، وهذه أصول كثيرة التي بها يدفعون النصوص، وبها يردون على النصوص، وبها يردون مدلولات بعض النصوص، لم يحتاجوا إليها إلا لأن خلافهم كثير وطويل، وبعض النصوص يردون عليها بالتأويل بالمجاز، وبعضها بهذا الأصل الكلي الذي سموه (القانون الكُلي إذا تعارض العقلُ والنقل) المُقدم هو: العقل..

من خصائص عقيدة أهن السنين وَالْجَمَاعَة: أن أدلة الكتاب والسنة هي المصدر اليقين المصدر الوحيد، وهذا تابع للأصل السابق، أما عند غير أهل السنة، فهي أدلة لفظية لا تُحيل اليقين.

من خصائص عقيدة أهن السُنَّة وَإِنْ كَانَ مِن أَخْبَارِ الآحاد وجب قبوله أن ما صح عن رسول الله صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وإن كان من أخبار الآحاد وجب قبوله واعتقاده والعمل به سواءً كان من المسائل العلمية أو من المسائل العملية، إذا كان من المسائل العملية يجب اعتقاده، من المسائل العملية يجب اعتمل به، وإن كان من المسائل العلمية يجب اعتقاده، وهذا من أهم خصائص أهن السُّنَّة وَالْجَمَاعَة، فإذا صح الحديث عندهم فهو دليلٌ قاطع، أما الدلالة فتختلف، وهذا راجعٌ عندهم إلى كلمة الشهادة لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله، فكيف تؤمن برسول الله صَلَّاتَلَهُ عَلَيْهُ وَانت لا تؤمن بالأحاديث، هَلْ دوره هو تبليغ القرآن فقط كما هو مذهب القرآنين، أو أن أحاديثه أيضًا يجب أن

نؤمن بها ونعتقدها، ونجعلها أيضًا مصدرًا لليقين؟ إذا كنا نؤمن بأنَّ محمدًا رسول الله فلابد أن نؤمن بالأحاديث.

يقول الله وَ الله وَا الله وَا الله وَ الله وَالله وَا الله وَا الله وَالله وَا الله

أيضًا يقول الله عَنْكَ: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجُدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٧).

لابد أن يُسلموا التسليم الكامل لما جاء به النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ النبي مَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلُولِهِ ﴾ (^) ، الآن لابد أن ننظر ما الذي جاء به النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمٌ غير الكتاب؟ هي الأحاديث، الأحاديث إذا نظرنا إليها على أصول المتكلمين وغيرهم لا يصفو لنا منها شيء، لأنهم يقولون: الأحاديث من حيث وصولها إلينا تنقسم إلى قسمين: متواتر، وآحاد، وهذا إذا بُني على أصول صحيحة صحيحة، ولكنهم يعتمدون في هذا التقسيم على العدد، وبالتالي يسلبون القطع من الآحاد، ولو كانت من أحاديث الصّحِيْحَيْن.

ومن اخترع هذا التقسيم وهم المعتزلة، هم الذين يتحكمون أيضًا في شروط المتواتر، والنتيجة أنه لا حديث متواتر، وهم يُصرحون بذلك، أحاديث الرؤية مثلًا وأحاديث المسح على الخفين مثلًا، وأحاديث الحوض، هذه الأحاديث التي يحكم

<sup>(</sup>٥) الحشر (٧).

<sup>(</sup>٦) سبأ (٥٠).

<sup>(</sup>۷) النساء (۲۵).

<sup>(</sup>٨) الحجرات (١).

أئمة أهل السنة على أنها متواترة عندهم ليست متواترة، وبالتالي ليس هناك حديثٌ متواتر، هذا التقسيم وهمي عندهم؛ ليوهموا الناس أن هناك قسمًا وقسطًا من السنة هم يؤمنون به، أنت لما تنظر بدقة لا يسلم لهم حديثٌ متواتر، إذًا ما هو الغرض والهدف من هذا التقسيم: هو نشر الأحاديث كلها.

على افتراض أن هناك أحاديث متواترة على هذا التقسيم على هذا الأساس الذي يجعل العدد هو الأساس في حصول العلم، أما عند أهل السنة فالمتواتر: هو كل ما أفاد العلم، والعلم من طُرق إفادته العدد، ولذلك سُمي متواترًا من التواتر، لأن هذا طُرق العلم من الوسائل التي بها يحصل العلم، وليس معناها: أن حصول العلم منحصرٌ في العدد، إذا حصل العلم ولو من شخصٍ فهو حديثٌ متواتر، إذا قُلْنَا: هكذا فهذا التقسيم صحيح، ولكن جعل العدد هنا ليس مستقيمًا وليس صحيحًا.

نحن نتحدث عن تقسيمين: هذا التقسيم نُحلاصته أن المتواتر يفيد العلم، وأن الأحاديث لا تفيد العلم، وهذه القضية صارت كأنها مُسلَّمة عند المتأخرين وخاصة عند الأصوليين الذين يغلب عليهم منهج المتكلمين، تجدهم لما يتحدثون عن هذه المسألة يقولون: الأحاديث المتواترة تفيد العلم، وأحاديث الآحاد انقسم فيها العلماء إلى قولين:

القول الأول: هو قول جماهير المحققين والأصوليين والأئمة والعلماء من جميع المذاهب الأربعة وغيرها من أنَّ الآحاد لا تفيد اليقين، هكذا يعرضون المسألة.

القول الثاني: رواية في مذهب الإمام أحمد أن الآحاد تُفيد اليقين، وبعضهم يسخر كما ذكر الإمام ابن القيم يسخر من هذا المذهب ويقول: هذا المذهب يستلزم أن يكون كل خبر مفيدًا للعلم، هكذا يعرضون هذه المسألة.

والخلاصة أين أحاديث النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التي يجب الإيمان بها؟ بهذا التقسيم وبهذه الطريقة قالوا: بما أنها لا تفيد العلم لذلك لا يحتج بها في العقيدة، لماذا؟ لأنها لا تُفيد العلم.

إذا نسفت الأحاديث هكذا كلها، فكيف إيمانك بأن محمدًا رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم؟ لم تؤمن كما يجب الإيمان به، إنما مذهبك هنا قريبٌ من مذهب القرآنيين الذين يقولون ويُصرحون وهم صرحاء في ذلك يقولون: لا نستدل إلا بما جاء في القرآن، وهكذا يقولون وبالتالي يكون إيمانهم بالقرآن أيضًا غير صحيح.

نحن نتحدث هنا عن الفرق التي تنتسب إلى السنة، بل تدعي أنهم هم أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة تميزهم وَالْجَمَاعَة، ونُركز على هذه المسألة لنبين تميز أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة تميزهم واستحقاقهم لهذا اللقب الشريف، وهم الذين يستحقون هذا اللقب أَهْل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة، لأنهم يهتمون بالسنة، ويعظمون السنة، ويعتقدون ما ورد في السنة، ويُعادون من يُخالف السنة، وقواعدهم -كما قلت - كلها في تعظيم السنة، وفي تعظيم القرآن الكريم.

في هذا التسلسل في نفس التسلسل من نتائج هذا التقسيم: إسقاط قيمة الأحاديث، وهم يسمون أحاديث الآحاد ونحن نقول: أنتم أسقطتم قيمة جميع الأحاديث، لأنه لا يوجد على تقسيمكم إلا الآحاد.

وبالتالي من أقوالهم التي ذكروها في كتب العقيدة عندهم: أن هذه الأحاديث ليست مجالًا للبحث والاستدلال والنظر، يعني لم يقتصروا على قولهم: لا نعتقد ما دلت عليه هذه الأحاديث، بل قالوا: أصلًا هي ليست مجالًا للبحث والاستدلال والنظر، لماذا؟ لأنه لا فائدة في البحث والنظر فيما لا يفيد اليقين، ولا يورث إلا الظن، لماذا تبحث حتى ولو بحثت، فالنتيجة في النهاية الظن، فالاستغناء من البداية أحسن لا تبحث فيها، يقول أحد أئمتهم في هذا لما ذكر القانون

الكُلي يقول: بهذا النص، يقول: ثم إن جوّزنا التأويل، يقول: هذه الأحاديث أحاديث في الصّحِيْحَيْن، يقول: هي ضعيفة، وذكر أيضًا أنها موضوعة سبحان الله أحاديث الصّحِيْحَيْن بعضها يقول: موضوعة في هذا الكتاب الذي سماه «تأسيس التقديس» يؤسس كيف يُقدَّس ويُنزه الله عَيْك.

في هذا الصدد يقول: ثم إن جوَّزنا التأويل يعني لا يجوز أن تؤول أيضًا مرفوضة، إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذلك اشتغلنا في تأويله على التفصيل، نتبرع بالتفصيل في الرد، وإلا يُمكننا أن نردها إجمالًا ونقول: شيءٌ منها لا يُفيد اليقين وانتهينا.

ويقول أحد أثمتهم أيضًا الجويني: "إنما يصح في الصحاح من الآحاد" هذا نصًا لا يلزم تأويله إلا أن نخوض فيه مسامحين، فإنه إنما يجب تأويل ما لو كان نصًا لأوجب العلم، ذكر هذا في الشاملة، بما أنه يوجب العلم، فلا يجب أن نخوض فيها حتى بالتأويل، ولذلك على قول الرازي والجويني: كل هذه التأويلات المستكرهة الفجّة البعيدة التي تجدها في كتب المتكلمين، هذا إحسانٌ إلى النصوص، هذا منهم تبرع وإحسان إلى النصوص، أحسن إلى كلام الله على وإلى كلام رسوله من أحسن المتكلمين وبهذا الستحقوا أن يكونوا أهل السُنَّة وَالْجَمَاعَة، هذا الله على السنة والجماعة، وبهذا لابد أن نعرف الشرف الذي خصَّ الله على السنة والجماعة، وبهذا لابد أن نعرف الشرف الذي خصَّ الله يك به أهل السُنَّة وَالْجَمَاعَة، فكلُّ ما يستدلون كلما يعتقدون، كلما يقولون: كلما يذرون ويأتون يحوم حول الكتاب والسنة، وبذلك يتشرفون بهذا اللقب، وهذا اللقب، وهذا اللقب لا يستحقه إلا إياهم.

وكما قلت: بعض بعضُ أحاديث الصَّحِيْحَيْن حكم عليها أحد أئمتهم أن بعضها ضعيف، بل بعضها موضوع، أحاديث الصَّحِيْحَيْن التي يقول العلماء عنها أنها جاوزت القنطرة عند هؤلاء، بعضها موضوعات.

في نفس التسلسل يقولون: ما دام أنه لا يجوز أن تستدل بأحاديث الآحاد في العقيدة، مَا حُكْم من استدل بها؟ لاحظ هذا التسلسل: من استدل بها على العقيدة، ووقع في التجسيم، ووقع في التشبيه، ما حكمه؟ وهذه مسألة يبحثون عنها في كتب العقيدة.

ومن الغريب والله الذي لا ينتهي عجبي من ذلك: أن بعضهم صرَّح بأنَّ هذا الذي استدلَّ بأحاديث الآحاد ووقع في التشبيه والتجسيم قد يُحكم عليه بالكفر سبحان الله، الشيء الذي يجب عليك قطعًا يُحكم عليك بالكفر لأجله، وهذا من بُعد هؤلاء من الشيء الذي يجب عليك قطعًا يُحكم عليك بالكفر المُّنَّة وَالْجَمَاعَة، هم لما الكتاب والسنة، وهذا كما قلت: من أهم خصائص أَهْل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة، هم لما يتلقبون بهذا اللقب يقومون بحق هذا اللقب أيضًا اهتمامًا بالسنة رواية ودراية، فبينما تجد الإمام البخاري وشيوخه وتلاميذه تجدهم يرتحلون شرقًا وغربًا لحفظ السنة، تجد المخالفين لهم يلمزونهم بهذا يقولون: هؤلاء حشوية، لأنهم تركوا الأدلة تجد العقلية، ولم يكونوا إلا بالأدلة النقلية، وهذا ذكره أيضًا كثيرون، ولكن ممن يحضرني الآن السبكي، ذكر أن الفرق ثلاثة:

بعضهم جنحوا إلى الأدلة العقلية وغلَّبوها وهم المعتزلة.

وبعضهم على عكسه، على النقيض منه، وهم (الحشوية) وذكر أنهم ينتسبون إلى الإمام أحمد زورًا، وبعضهم جمعوا بين الأدلة العقلية والنقلية، وذكر أنهم الأشاعرة، وجمعهم بين الأدلة العقلية والنقلية هو هكذا كما ذكر، رُد على الأدلة التي تُخالفك بشيء من هذه الطواغيت، والباقي توافق فيه أهل السنة، توافق فيه الجهمية، توافق فيه المعتزلة، أنت حرٌ في مسائل العقيدة.

أيضًا من الخصائص التي يختص بها أهْل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة: أنهم يقولون: ما اختُلف فيه من أصول الدين فمرده إلى الله تعالى ورسوله، طبعًا هذا ذكرنا كما فهمها الصحابة رَضَيُلِللهُ عَنْهُمُ والتابعون والتابعون لهم من أئمة الدين، لأنه قد

يحصل خلاف في بعض النصوص بين المنتسبين إلى السنة، وبين المنتسبين إلى هذه العقيدة، فما هو الفيصل؟ يحتكمون إلى الصحابة والتابعين والأئمة، وفهم الصحابة مُقدم للنصوص.

أيضًا من خصائصهم التي تتعلق بمصادر العقيدة: كما ذكرنا أصول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وعليه كل محدثة في الدين والعقيدة عندهم توقيفية بينها رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، فليس عندهم الدين بدعة، وكل بدعة ضلالة كما صح عن الرسول صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، فليس عندهم تقسيم البدع إلى بدعة حسنة، وإلى بدعة غير حسنة، وبعضهم قسم البدع إلى خمسة أقسام حسب تقسيم الأحكام التكليفية، فهناك بدع واجبة عندهم، وهناك بدع مستحبة، كيف بدع ومُستحبة؟

والصحيح كما صح عن النبي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كل بدعةٍ ضلالة» وهذا نص في هذا الموضوع.

إذًا كل محدثة في الدين بدعة، وكل بدعة ضلالة، فليس لأحد أن يُحدث أمرًا من أمور الدين زاعمًا أنه يجب التزامه أو اعتقاده، لأن الله على وانقطع الوحي، وخُتمت النبوّة لقوله سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكُم لُتُ لَكُم دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي النبوّة لقوله سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكُم لَتُ لَكُم دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُم الإِسْلامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِ فَإِنَّ اللَّه عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٩) • وقوله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، وهذا الحَدِيث قاعدة من قواعد الدين، وأصلٌ من أصول العقيدة.

من خصائص عقيدة أهن السُنت وَالْجَمَاعَة: أنهم لا يبنون عقيدتهم على الألفاظ المجملة، كما هو عند غيرهم، كالجسمية والحيز، والتشبيه على مفهومهم هم، فهذه المسائل وهذه الألفاظ التي جعلوها معيارًا ومرجعًا يُحاكم إليها النصوص

<sup>(</sup>٩) المائدة (٣)

أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة ليس عندهم هذا الشيء، فمثلًا: من الصفات التي يجب أن نُتبتها وعليها أكثر من دليل كما ذكر العلماء: صفة العلو، فالله على من أسمائه العلي، ومن أسمائه الأعلى، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ (١٠)، والأدلة على ذلك كثيرة جدًا.

هذه النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة كلها تُرد للفظ مُجمل عند المتكلمين، عند من يرى أنه من أَهْل السُّنَةِ وَالْجَمَاعَة، ما هو هذا اللفظ؟ الجسمية، يقول: أنت لو أثبت العلو لله عَنى، طبعًا أنا لا أثبت شيئًا، إلا ما أثبته الله عَنى لنفسه، أو ما أثبته رسوله صَلَّاللَّهُ عَلَيْدُوسَكَم، وإلا لا أثبت شيئًا من أنا حتى أثبت، أَهْل السُّنَةِ وَالْجَمَاعَة كما قلت: يلتزمون بما جاء في الكتاب والسنة، يقولون: إذا أثبت له العلو، هذا يستلزم الجسمية، أين في الكتاب والسنة أن كل ما يستلزم الجسمية فهو مردود؟ هذا لفظ مُجمل التزموه، وردوا به كثيرًا من نصوص الكتاب والسنة.

والألفاظ المُجملة: هي الألفاظ التي تحتمل حقًا وباطلًا، لأن الألفاظ على قسمين:

- ألفاظ شرعية: وردت في الكتاب والسنة يجب أن نأخذها لفظًا ومعنيً.
- وهناك ألفاظ استخدمها المتكلمون وغيرهم من أهل البدع، وهذه الألفاظ تُسمى (ألفاظ مُجملة) هذه الألفاظ تحتمل حقًا وباطلًا، قد توافق هذا المُبتدع على نفي أو إثبات هذا اللفظ قد توافقه ظنًا منك أنك تُثبت حقًا أو تُبطل باطلًا، وتُفاجئ أن هذا المبتدع قد أبطل الحق، وأثبت الباطل في إطار هذه الآثار.

فهذا الذي يرد عليك اعتمد على هذا الأثر، تقول له: قال الله على كذا، يقول لك: يستلزم الجسمية، أجمع الصحابة، يستلزم الجسمية، أجمع الصحابة، يستلزم الجسمية، أجمع الأئمة كلهم يستلزم الجسمية بلفظ واحد، كيف يستلزم

<sup>(</sup>۱۰) الأنعام (۱۸).

الجسمية؟ لأنه يكون في جهة، وكلما يكون في جهة يكون مُشارًا إليه، وكل ما يُشار إليه جسم، والأجسام متماثلة.

فكما قلت: أَهْلِ السُّنَةِ وَالْجَمَاعَة لا يبنون عقيدتهم على مثل هذه الألفاظ، هذه الألفاظ التي نجدها عند أهل البدع لا كرامة لها، جميع الألفاظ تُحاكم إلى ما ورد في الكتاب والسنة، فإن كانت صحيحة تُثبت، وإلا تُرد، ليست هناك أصول أو ألفاظ تُجعل أصولاً يحاكم إليها النصوص، هذا خصائص عقيدة أَهْلِ السُّنَةِ وَالْجَمَاعَة.

من خصائصهم أهل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة: التدرج في الدَّعوة، وهم يلتزمون في ذلك بما ورد عن النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما ورد في القرآن، فيبدؤون بالتوحيد، كما قال النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمعاذ حينما أرسله إلى اليمن: «إنَّك تأتي قومًا أهل كتاب، فليكن أوَّل ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله»، وأهل السنة والجماعة يلتزمون بهذا الأصل، فأول واجب على المُكلف عندهم: هو التوحيد، وهذا هو آخر واجب عندهم، أول واجبٌ وآخر واجب، فلذلك أوصى به النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل وفاته بخمس، بل أوصى به وهو في حالة لاحتضار، وهذا الأصل تعرف أهميته بالنظر إلى المخالفين، فالمخالفون عندهم أول واجبٌ عندهم النظر أو القصد إلى النظر، أو الشك، بعضهم صرح بذلك، أول واجب أن تشك، وأن تتخلص مما عندك من اليقين، ثم قد لا ترجع إلى اليقين، هذه النعمة التي تخلصت منها باختيارك قد تُسلبها دائمًا، كما هو حال أئمة المتكلمين، كثيرٌ من أئمتهم منهم الرازي، ومنهم الجويني، ومنهم الشهرستاني وغيره ممن ذكرهم شيخ الإسلام وغيره، كثيرٌ منهم كانوا يتمنون أنهم لو كانوا على عقيدة العجائز عند الموت، وكانوا يتمنون أنهم لو أنهم لم يخوضوا فيما نهاهم عنه العلماء، وهو علم الكلام وغيره.

إذًا من خصائص أهل السنة: التدرج في الدعوة بالتركيز على الأهم فالأهم، فأول واجبٌ وآخره هو التوحيد، وليس كما يقول المتكلمون وغيرهم.

من خصائص أهْل السُنْمَ وَالْجَمَاعَة: أنهم يهتمون في كل عصر بإبراز السنن التي يُخالف فيها أو يُخالف فيها مُبتدعة ذلك العصر، وهذا الأصل كان من السباب التي كان من أسباب نشأة هذا اللقب أهْل السُّنَة وَالْجَمَاعَة، لأن البدع -كما تعرفون - هي ظهرت تباعًا، ظهرت القدرية والخوارج والروافض والجهمية والمُرجئة، والمعتزلة، وغيرهم، وكان أهْل السُّنَة وَالْجَمَاعَة مع كل فتنة، ومع كل بدعة يُبرزون السنة التي تقمع هذه الفتنة، وتقمع هذه البدعة، ويكتبون في ذلك، ويركزون على تلك البدعة، وعلى قمع تلك البدعة في تلك الفترة.

فكلما ظهرت بدع ظهر تميز أهل السنة بالتزامهم بالسنة، ولذلك يقول أحد أئمتهم وهو الإمام الزهري من أئمة أوساط التابعين: «كان من سبق من علمائنا يقول: الاعتصام بالسنة نجاة»، في كل فتنة وفي كل بدعة الجأ إلى السنة، لأن هذه المسائل مسائل العقيدة لابد أن تجد فيها سنة واضحة، ولابد أن تجد فيها موقف أهل السنة قبلك: «الاعتصام بالسنة نجاة، والعلم يذهب سريعًا، ونعشُ العلم فيه ثباتُ للدين والدنيا.

فمثلًا لما ظهرت فتنة الخوارج قام أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة بإظهار السنن التي تتعلق مدده الفتنة.

لما ظهرت فتنة الجهمية قام أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة بقمع هذه البدعة، وبإبراج السنن والأحاديث، والأدلة التي تتعلق بهذه البدعة.. وهكذا.

ولمَّا ظهرت بدع التجهم وهي بدعة التعطيل كتب أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة كتبًا كثيرة سُميت بكتب التوحيد، وبكتب السنة، وهذه الكتب كثيرة كلها تتعلق بمسائل العقيدة مع تركيز على الفتنة والبدعة التي ظهرت وانتشرت في ذلك الوقت، وبعضهم لا يكتب إلا فيها، فهذا من منهج أهل السنة، وهذا الذي جعلهم أيضًا يتميزون في جميع

الأوصاف، وفي جميع الأزمنة، أي فتنة تحصل وأي بدعة تحصل وتنتشر، فلهم موقف مُشرف في ذلك بالاستناد إلى أدلة الكتاب والسنة.

فتجدون كتب العقيدة سابقًا قديمًا كانت تُركز على فتنة الخوارج، وفتنة التجهم، لأن هذه الفتنة هي التي انتشرت في ذلك الوقت.

ولمَّا جاء عصر شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب تجدون أنه كتب أكثر كتبه في توحيد العبادة، لأن هذه البدع التي تتعلق بمسائل الألوهية كانت هي منتشرة في وقته، وكتبه أغلبها تتعلق بتوحيد العبادة، وكما تجدون في هذا الوقت الآن هناك فتن بدأت تعصف بالمسلمين من أخطرها فتن تتعلق بالغلو في الدِّين، فهناك من يُكفر المسلمين متبعًا في ذلك منهج الخوارج، يُكفرهم بأمور هم أسعد بالحق فيها، طبعًا الخوارج مذهبهم معروف عندكم هم يُكفرون بالمعاصي، وهؤلاء يكفرون بأمور هي محض السنة، ومحض الاتباع، يُكفرون بها، يُخرجون المسلمين من الملَّة بأمور ليست من المعاصي، وهذا لا يجوز حتى ولو كان من المعاصي، لو كان فلان من الناس قد وقع في معصية مثلًا لا يجوز أن تُخرجه من الملَّة، هذا مبدأ الخوارج، والذي اتبعهم على ذلك المعتزلة الذين قالوا: خرج من الإسلام، ولم يدخل في الكفر، ويعاملونه معاملة المسلمين في الدنيا، ويرون أنه خالدٌ مُخلدٌ في النار في الكفر، ويعاملونه معاملة المسلمين في الدنيا، ويرون أنه خالدٌ مُخلدٌ في النار في الكفر،

وهؤلاء أصحاب الغلو الآن التكفيرون يُكفرون المسلمين بأمورٍ كما قلت: هي محض السنة، وجهود أهل السنة الآن كما ترون في كثير من البلاد منصبة على قمع هذه الفتنة، وهذا المُلتقى الذي أتشرف بحضوري فيه وإلقاء الكلمة فيه جزءٌ أيضًا من هذه المنظومة التي يقومها بها أهْل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة في كل زمان ومكان: إبراز العقيدة السلفية، إبراز عقيدة أهْل السُّنَة وَالْجَمَاعَة، إبراز معالمها وخصائصها ومصادرها، والرد على من يُخالفهم فيها، مع التركيز على الفتن التي تظهر وتنتشر في هذا الوقت

أو ذلك الوقت، نسأل الله سبحانه بأسمائه الحسني وصفاته العُلي أن يجعلنا من أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة، وأن يُميتنا على السنة.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

#### الأسئلة

السُّؤَال: ذكرتم جملةً من خصائص أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة، فهل من خالف خصلة من هذه الخصلة لم يكن من أهلها؟

الجَوَاب: هذه الخصائص لا يختلف عليها أحدٌ من أهل السنة، كلما ذكرته من الخصائص لا يختلف فيها أحدٌ من أهل السُّنَةِ وَالْجَمَاعَة، إن كان هناك من يُخالفهم في شيء من هذه الخصائص، فلا يكون من أهل السنة المحضة، لأن هذه الخصائص التي ذكرتُها كما قلت: أكثرُها تنتدرج في كيفية فهم الكتاب والسنة، وتعظيم الكتاب والسنة، وتعظيم الكتاب والسنة، وبيان مكانة الكتاب والسنة، وأهل السنة لا يختلفون في شيء من ذلك.

السُّوَّال: ما قولكم فيمن يقول: أن أهل السنة اختلفوا في مسائل من العقيدة مثل: هَلْ الميزان واحد أو متعدد، وهل الكفار يرون الله جل وعلا يوم القيامة، وكذا رؤية الرسول صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ لربه؟

الجَوَاب: الخلاف الذي يكون بين أهل السنة، يكون لما تكون هناك أدلة، وطبعًا يكون أسعدهم بالدليل هو من جمع جميع الأدلة وقال بموجبها، ولكن الخلاف بينهم، لما يكون بين أهل السنة فيكون لأجل دليل، لا يكون لأجل أصل أصلوه، لا يكون لأجل مسألةٍ أخرى، يكون لأجل دليل، بعد ذلك بعد النظر سنعرف أن أحدهم أساء فهم هذا الدليل أو ذلك الدليل، أو أن أحدهم اعتمد على هذا الدليل والحديث ليس بصحيح، أو أن بينهم خلاف في تصحيح هذا الحديث وتضعيفه، فمن صححه أخذ بموجبه، ومن لم يصححه لم يأخذ، فخلافهم يكون لأجل الدليل.

السُّؤَال: ذكرتم أن عقيدة أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة لابد أن تكون من دليل صريح صحيح، فهلا وضحتم صريح صحيح؟

الجَوَاب: الصحيح يختص بالمصدر الثاني الذي هو السنة، لأن من الأحاديث ما هي ضعيفة، فأهل السنة لا يعتمدون عليها، يعتمدون على الحديث الصحيح،

والصحيح كيف يكون صحيحًا؟ هذا يختص به المحدثون، فالمحدث إذا حُكْم على حديثٍ بأنه صحيح، فهذا نأخذ به كما ذكرت في التفصيل السابق، لا نقول: أنه من أخبار الآحاد، أنه من كذا، لا، إذا صح الحديث نقول بهذا الحديث.

فهذا خاصٌ بالسنة، لأن القرآن كله متواتر، فليس شيءٌ منه يُخاض فيه من حيث الثبوت.

أما من حيث الدلالة: فقد تكون هناك أدلة لا تكون صريحةً في الدلالة على أمرٍ معين، كقول بعضهم: ﴿وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ (١١) يرد به على من يقول: بكروية الأرض، فلا نقول: أن استدلالك غير صحيح، لأن الدليل الذي ذكرته ليس بصحيح لا، هذا القرآن، ولكن نقول له: هذا الدليل ليس صريحًا فيما تُريد أن تُثبته، فالدلالة لما تكون صريحة في المدلول وفي وجه الدلالة وفي وجه الشاهد يُسلم له، هذا معنى كونه صريحًا لا يكون ظنيًا في الدلالة، ولا يكون ظنيًا في الثبوت، يكون قطعيًا في الدلالة.

# والله تَعَالَىٰ أَعْلَم

وصَلَّى الله وسلَّم عَلَى نَبْيِّنَا مُحَمَّد وَعَلَى آله وَصَحْبِهِ أَجْمَعِيْن.

~ ( ~ ~

<sup>(</sup>۱۱) النازعات (۳۰).